أمنية وادي حضرموت تتخذ عدداً من القرارات في اجتماع برئاسة وزير الدفاع

قرارات أمنية حضرموت تضمنت :

إنشاء غرفة عمليات مشتركة تضم كافة الأجهزة العسكرية والأمنية

منع التعاون مع العناصر الإجرامية وعدم التستر على أي من المطلوبين

منع تظليل زجاج السيارات (العاكس) واتخاذ الإجراءات المناسبة إزاء المخالفين

البدء في تجنيد أعداد جديدة من أبناء حضرموت الراغبين الالتحاق في العمل الأمني

سيئون / سبأ:

ناقشت اللجنة الأمنية بوادي وصحراء حضرموت أمس بسيئون برئاسة وزير الدفاع اللواء الركن ومحافظ محافظة حضرموت خالد سعيد الديني ووكيل المحافظة لشئون الوادي والصحراء رئيس اللجنة الأمنية اللواء سالم سعيد المنهالي وقائد المنطقة العسكرية الأولى اللواء الركن عبدالرحمن عبدالله الحليلي الوضع الأمني بالوادي والصحراء والإجراءات المطلوبة لتعزيز الأمن.

وصادقت اللجنة على الخطة الأمنية لتامين وادي وصحراء حضرموت وأكدت على استمرار الحملة الأمنية الحالية حتى تحقيق الأمن والاستقرار بصورة تامة في مديريات الوادي والصحراء وتفعيل دور الجهات المعنية والمشايخ والأعيان وخطباء المساجد والشخصيات الاجتماعية وعقال الحارات مع الجهات ذات الاختصاص باعتبار أن الأمن منظومة مشتركة تتطلب من كافة الجهات القيام بدورهم في تحقيق الأمن على ارض الواقع.

كما أقرت اللجنة إنشاء غرفة عمليات مشتركة تضم كافة الأجهزة العسكرية والأمنية يتم العمل بها خلال يومين على أن يتم الإعلان على أرقام هواتف تلك العمليات في وقت لاحق..

وشددت اللجنة على منع التأجير أو التعاون بأي شكل من الإشكال مع العناصر الإجرامية وعدم التستر أو الإيواء لأي من المطلوبين امنيا محذرة المخالفين لذلك أنهم سيكونون عرضة للإجراءات القانونية الصارمة والرادعة.

وأهابت اللجنة بالمواطنين الإبلاغ عن العناصر الإرهابية وأماكن تواجدها وأي تحركات مشبوهة يقومون بها.

وأقرت منع تظليل زجاج السيارات (العاكس) واتخاذ الإجراءات المناسبة بالنسبة للمخالفين، ومكافحة النشاطات المختلفة التي لها آثار سلبية على السكينة العامة، وتعزيز العلاقة بين الأجهزة الأمنية المختلفة والمواطنين لإشراك المجتمع في الحفاظ على الأمن باعتبار أن ذلك مسئولية مشتركة تنطلق من مبدأ الأمن مسئولية الجميع.

ودعت اللجنة خطباء المساجد والوعاظ والمرشدين إلى تفعيل أنشطتهم التوعوية بمخاطر الإرهاب لما له من تأثير على الأمن والسلم الاجتماعي والاقتصاد الوطني.. مشيدة بالأدوار البطولية الجبارة التي قامت بها شرطة الدوريات وامن الطرق فرع المكلا ، وكذا جميع منتسبي الوحدات العسكرية والأمنية في مديريات ساحل حضرموت في تصديهم للعناصر الإرهابية وإحباط مخططهم الإرهابي.

ووافقت اللجنة على الترتيبات المتخذة بشأن البدء في عملية تجنيد إعداد جديدة من أبناء مديريات ومناطق وادي حضرموت والصحراء الراغبين الالتحاق في العمل الأمني وفقاً للشروط المحددة.

وكانت اللجنة الأمنية بمحافظة حضرموت اقرت أمس رفع الحظر عن الحركة الليلية للمواطنين ابتداء من مساء أمس السبت .

وذكرت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن اللجنة الأمنية بالمحافظة اتخذت هذا القرار نظراً لما تقضيه مصلحة المواطنين وتسهيلاً لعمل مرافق الطوارئ من مياه وكهرباء وصحة وخدمات عامة وضمان استمرارية أعمالها ونشاطها لخدمة المواطنين، ومراعاة لنقل المرضى والحالات الطارئة إلى المستشفيات والمرافق الصحية وعدم تقييد حركة التنقل الداخلي بين المدن وفي مناسبات المواطنين المختلفة وكذا المسافرون في رحلات خطوط الطيران المسائية وللحيلولة دون تعطيل خدمات المطاعم والصيدليات والمحلات التجارية والأنشطة التسويقية وغيرها .

■ محمد ناصر أحمد

كما أقرت اللجنة الأمنية استمرار منع حمل السلاح والتجول به داخل مدينة المكلا والمدن الرئيسة الأخرى وحظر حركة السيارات والدراجات النارية المخالفة لقواعد وقوانين والمرور والتي لا تحمل لوحات أو أرقاماً ..داعية سائقي السيارات والدراجات النارية إلى حمل وثائق إثبات ملكية مركباتهم وهوية مالكها.

وأكدت اللجنة الأمنية حرصها على المواطنين وتأمين كل ما يحفظ أمنهم وسلامتهم واستقرارهم.. مشيدة بتعاون الجميع والتزامهم بتنفيذ ما اتخذته اللجنة الأمنية يوم أمس الأول من توجهات وضوابط عامة استدعتها ظروف الأوضاع الأمنية الراهنة وما يتطلبه من اتخاذ إجراءات أمنية صارمة تعزز من دور أجهزة الأمن والقوات المسلحة في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار والسكينة العامة .

إلى ذلك قام الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة حضرموت صالح عبود العمقي وقائد المنطقة العسكرية الثانية اللواء الركن محسن ناصر قاسم أمس بزيارة إلى الموقع الذي دمر فيه أبطال القوات المسلحة والأمن في المنطقة العسكرية الثانية ثلاث سيارات مفخخة لشراذم وفلول الشر والإجرام من تنظيم القاعدة الإرهابي والقضاء على كل من كان على متن السيارات الثلاث من الإرهابيين القتلة في شارع الستين بمدينة المكلا مساء أمس .

وخلال الزيارة استمع أمين عام محلي حضرموت وقائد المنطقة العسكرية الثانية من مدير عام شرطة ساحل حضرموت العميد سالم علي السفرة إلى شرح عن طبيعة المهام الأمنية التي كان يضطلع بها منتسبو شرطة الدوريات وأمن الطرق وقوات الأمن الخاصة في حين وقوع حادث التفجير الانتحاري والإرهابي بالسيارات المفخخة وما قام به منتسبو الوحدات العسكرية والأمنية من دور بطولي في إحباط المخطط الإرهابي بعد رصد تحرك السيارات المفخخة واعتراضها وتدميرها في شارع الستين قبل وصولها إلى أهدافها.. مشيراً إلى أن هذه العملية النوعية والاستباقية رافقها تنفيذ خطة أمنية استثنائية اشتركت فيها وحدات عسكرية وأمنية.

وأوضح مدير عام شرطة ساحل حضرموت أن دوي الانفجاريات أثار الهلع والذعر في أوساط المواطنين الذين كانوا على مقربة من موقع الحادث في شارع الستين وعلى كورنيش الساحل بوصفه متنزهاً تتجمع فيه العائلات.. موضحاً أن أجهزة الأمن قامت بإخلاء الموقع من مرتاديه عقب تدمير سيارات الإرهابيين وتطويقه فيما باشرت الأجهزة المختصة بمعاينة مكان الحادث وإجراء التحقيقات اللازمة.

ولفت مدير عام الشرطة إلى أن رجال الأمن البواسل قد تمكنوا من صرع عدد من الإرهابيين واعتقال أحدهم فيما سقط خلال العملية شهيدان وعدد من الجرحى من منتسبي شرطة الدوريات وأمن الطرق وقوات الأمن الخاصة.

وعلى الصعيد نفسه تفقد الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة حضرموت وقائد المنطقة العسكرية الثانية ومدير عام شرطة ساحل حضرموت بمستشفى ابن سينا بالمكلا أحوال جرحى الحادث الإجرامي من منتسبي شرطة الدوريات وأمن الطرق وقوات الأمن الخاصة واطمأنوا على صحة الجرحى واطلعوا على مستوى الخدمات التي تقدهم لهم متمنين لهم الشفاء العاجل.

وأكد قائد المنطقة العسكرية الثانية أن جميع الأبطال الجرحى سوف يتم نقلهم بطائرة خاصة إلى العاصمة صنعاء لتلقي العلاج اللازم تنفيذاً لتوجيهات وزير الدفاع.

رافق أمين عام محلي حضرموت وقائد المنطقة العسكرية الثانية خلال الزيارة عدد من قادة الوحدات العسكرية والأمنية.

بدء اللقاء التشاوري لمدراء الشؤون المالية والحسابات في الأجهزة الحكومية

وزير المالية : العمل في الجانب المالي لا يقبل الوساطات

سيتم تجميد مستحقات الباب الأول لأي مؤسسة لم تلتزم بنظام البصمة في السنة القادمة

صنعاء / سبأ:

عقد بصنعاء امس اللقاء التشاوري الأول لمدراء عموم الشئون المالية ومدراء الحسابات بمختلف الوحدات والأجهزة الحكومية بأمانة العاصمة ومحافظة صنعاء.

وناقش اللقاء مهام ممثلي وزارة المالية في الأجهزة الحكومية والصعوبات التي تواجه سير العمل ووضع الآليات المناسبة لتجاوزها وتحسين وتطوير مستوى الأداء.

وفي افتتاح اللقاء أكد وزير المالية الدكتور محمد منصور زمام أن مدراء عموم الشئون المالية ومدراء الحسابات في مختلف الوحدات الحكومية هم المعنيون بتسيير أعمال الجهات التي يعملون فيها حسب القوانين النافذة والموازنات المعتمدة.

وأشار إلى أهمية مراجعة أعمال ممثلي وزارة المالية في مختلف الجهات بما يكفل عدم إعاقة مهام تلك الجهات بحسب اللوائح والقوانين والموازنات المقرة.

وقال الدكتور زمام " إننا على مشارف نظام سياسي جديد يصاغ له دستور جديد وهو ما يتطلب منا الإعداد والتهيئة الجيدة للنظام الفيدرالي وعدم الانتظار له مع مراعاة أن المركزية المالية هي من أهم الإشكاليات القائمة" .. مشددا على أهمية اضطلاع ممثلي الوزارة بمهامهم والتعامل مع مختلف المعاملات المالية بحس وطني عال ويجسد المهام المناطة بوزارة المالية المعنية بإدارة المال العام في البلاد.

وأضاف " إن وزارة المالية هي بيت مال المسلمين وتتحمل مهام كبيرة في الأوضاع الطبيعية وتتضاعف تلك المهام في الأوضاع غير الطبيعية كما هو الحال اليوم والذي يشهد ارتفاعاً في الالتزامات وانخفاض في الموارد الأمر الذي يلزم الوزارة باتخاذ الآليات المناسبة لمواجهة تلك الأوضاع غير طبيعية " .. مؤكداً أن العمل في الجانب المالي لا يقبل الوساطات سواء في التعيينات أو اعتماد الموازنات أو غيرها وأنه لا مكان للحزبية في وزارة المالية فالوطن هو حزب الجميع الذي ينبغي ان يكون التعامل على أساسه مع كل الجهات وبمنظار واحد وهو مبدأ الكفاءة.

وتطرق وزير المالية إلى الإصلاحات الاقتصادية التي تم اتخاذها مؤخرا .. مؤكدا أنها إصلاحات حكومية تم اتخاذها بموافقة جميع أعضاء مجلس الوزراء كونها ضرورة وطنية ملحة فرضتها الظروف الاقتصادية القائمة ... مبينا أن الحكومة تتعامل مع تلك الإصلاحات بجدية كاملة .

وشدد على ضرورة التركيز على تصفية المشاكل المالية السابقة .. مبينا أنه يتولى مراجعة ملفي الكهرباء والإنتاج النفطي .. مشيراً إلى أن هناك تجاوباً وتعاوناً مثمراً ومسئولاً من قبل نائب رئيس الوزراء وزير الكهرباء فيما يتعلق بإيجاد آلية واضحة وشفّافة لدعم الكهرباء ومراقبة استهلاك الوقود المخصص للطاقة.

وقال زمام " إن ملف القطاع الكهربائي من أهم الملفات التي تتحمل خزينة الدولة مليارات الريالات،ويبلغ تقديرات ما يتم دفعه لدعم الطاقة سنويا نحو 263 مليار ريال وهي مبالغ كبيرة ينبغي مراجعتها ومدى جدواها وسبل تقليصها لدعم خزينة الدولة" .

ولفت إلى أن التعامل مع الإصلاحات الاقتصادية من جانب سياسي لم يعد مقبولا وأن الوزارة ستتعامل في الوقت الحاضر مع هذا الجانب من خلال منظور إقتصادي يخدم عملية التنمية الوطنية مع الاعتماد كليا و بشكل جدي على المؤشرات الاقتصادية كونها تراكمات لإختلالات إقتصادية ماضية.

وقال الدكتور محمد منصور زمام " إن من ضمن الإصلاحات ذات الأهمية هي تلك المتعلقة بالباب الأول الأجور والمرتبات حيث كان يعتمد في هذا الباب سنويا قرابة 977 مليار ريال وقد تعدى هذا الاعتماد حاليا التريليون و 120 مليار ريال وهو ما يشكل نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة فضلا عن انها نسبة تفوق بكثير نسبة الإيرادات الذاتية العامة للدولة وقد كانت وزارة المالية سابقا تتلقى الكشوفات المالية الخاصة بالإنتاج النفطي وهذه الآلية ستتغير حيث ستتولى وزارة المالية ولأول مرة المشاركة في مراقبة الإنتاج النفطي".

وأكد أن الإصلاح في جانب الباب الأول يعتمد بشكل أساسي على ممثلي وزارتي الخدمة المدنية والمالية في مختلف الجهات الحكومية والإصلاحات الاقتصادية تبدأ من الإدارات العامة للشئون المالية وقوة إجراءات مدراء عموم الشئون المالية هي التي تعزز من قوة إجراءات وزارة المالية .. لافتاً إلى أن أي مؤسسة عسكرية أو أمنية أو مدنية لم تلتزم بنظام البصمة والصورة سيتم تجميد صرف مستحقاتها المتعلقة بالباب الأول في السنة المالية القادمة .

موضحا أن هناك فكرة يجري دراستها حاليا تتمثل في إنشاء غرفة عمليات مشتركة من وزارتي المالية والخدمة المدنية للبحث عن الإزدواج الوظيفي.. مؤكداً ضرورة التزام مدراء عموم الشئون المالية في مختلف الجهات بالمواعيد الدستورية الخاصة بالحسابات الختامية او إعداد الموازنة وإن مدراء عموم الشئون المالية في الجهات التي تتأخر عن رفع الحسابات الختامية أو متطلبات الموازنة العامة المستقبلية هم وحدهم من سيتلقون اللوم وسيحاسبون عليه والوزارة لن تتهاون مع المقصرين أينما كانوا .

فيما أكد نائب وزير المالية حسام الشرجبي ووكيل الوزارة لقطاع التنظيم وحسابات الحكومة جمال المالكي ضرورة الالتزام بالنظام واللوائح والقوانين النافذة وعدم السماح بأي مخالفة مالية.

وأشادا بدور ممثلي وزارة المالية في تسيير المهام المالية لمختلف الجهات وتعاظم ذلك الدور مستقبلا خاصة في ظل النظام الفيدرالي.

ندوة في ذمار بمناسبة "اليوم العالمي للشباب"

ذمار / صقر ابوحسن:

احتفى المجلس المحلي للشباب بمحافظة ذمار بالتعاون مع مركز أبجد للدراسات والتنمية بـ«اليوم العالمي للشباب» ، بندوة تحمل شعار «الشباب في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني» .وناقشت الندوة التوصيات التي خصت الشباب في وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وسبل إنفاذ هذه القرارات والتوصيات وبما يحقق بناء الدولة المدنية الحديثة.

وأشار عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل عبد الواحد الشرفي أن مخرجات الحوار ستبقى حبراً على ورق في حال لم يتم تنفيذها، وقال في ورقة عمل حملت عنوان "الشباب .. قراءات في وثيقة مخرجات الحوار الوطني": الشباب هم العمود الفقري لبناء أي مجتمع لذا نعول عليهم في بناء اليمن وصناعة اليمن الجديد والغد المشرق.وتابع: مخرجات الحوار كانت جيدة جدا في ما يخص الشباب فقد تم إقرار نسبة 20 % من نسبة التمثيل للشباب وهذا يعد انتصار للشباب.

القاضي محمد على دادية " في ورقة عمل حملت عنوان " الشباب .. في مواجهة الفكر المتطرف" من جانبه أكد أن مواجهة أي فكر متطرف لابد أن يكون بالمعرفة وتحصين الشباب بالمعرفة الحقيقية والفهم الجيد لنصوص القرآن والسنة النبوية.

وقال في الندوة:لابد أن نفتش عن الحقيقة بكل الطرق والوسائل وعدم ترك أبنائنا للعبث والتطرف والغلو والانجرار خلف الأفكار الضالة.داعيا إلى التعايش والقبول بالآخر في المجتمع وعدم الانجرار خلف أي دعوة هدفها الفتنة.

من جانبه ، أكد محمود الغابري "أن غياب الدعم وعدم الاهتمام بالشباب اليمني يقفان عائقاً أمام الاحتفال بمناسبة اليوم العالمي للشباب ، ولكن مهما كانت الظروف والعراقيل التي تحول أمامنا يجب علينا أن نستقبل هذه المناسبة ونحييها كي نناقش وضعنا ونضع التصورات لحلول مشاكلنا و نسمع أصواتنا ، ونطالب بحقوقنا علمياً وسياسيا وثقافياً واقتصاديا واجتماعيا لكي نستطيع أن نساهم ونشارك في بناء الوطن وخدمة المجتمع".

وقال في ورقة عمل حملت عنوان " الشباب.. الواقع والطموح" أن أن الشباب يعول عليهم المشاركة الفاعلة في الانتقال السياسي والإسهام في رسم ملامح يمن جديد يسوده النظام والحكم الرشيد ودولة الحق والقانون. وتابع بالقول:يجب أن يكون لها الشباب الرافعة الرئيسية واللبنة الأساسية والمدماك المتين ، فيما ستناقش تعقيبات أخرى تتناول واقع الشباب والمشكلات التي تحيط بهم وكيفية تجاوزها.

حضر الندوة حشد من نخبة المجتمع في ذمار من الاكاديميين والمفكرين والأدباء من الجنسين بالإضافة إلى حشد من المهتمين والشباب.

حملة (شارك) للتوعية الإعلامية لدعم المرحلة الانتقالية في حلقة نقاش

عدن/ دنيا الخامري:

أقامت مؤسسة ألف باء مدنية وتعايش يوم أمس بعدن ضمن مشروع حملة (شارك) للتوعية الإعلامية بالمرحلة الانتقالية في محافظات (عدن/ لحج/ أبين/ الضالع) حلقات نقاشية توعوية لدعم المرحلة الانتقالية بما يتعلق بمخرجات القضية الجنوبية واستقلالية الهيئات والأمن والجيش.

وهدفت الحلقة النقاشية إلى التوعية بأهمية سحب المعسكرات من المدن واستقلالية ميناء ومطار عدن وإعادة الإعمار للبنية التحتية بما يدعم وضع عدن الخاص اقتصادياً ومدنياً .

وألقت الأستاذة أشجان شريح رئيسة مؤسسة (ألف باء) مدنية وتعايش كلمة أشارت فيها إلى أهمية التوعية بمخرجات الحوار الوطني ودعم المرحلة الانتقالية بما يخص إقليم عدن ويتجاوب مع تطلعات أبنائه.

وأضافت: "نحن نسعى على الحث ودعم تنفيذ مخرجات الحوار بالمواطنين أنفسهم واستهدفنا في هذا المشروع الإعلاميين من مختلف المحافظات لما للإعلام من دور مؤثر وهام على الشارع اليمني".

وقالت شريح: تعتبر هذه المرحلة هي الأولى من المشروع الذي خصصناه لمناقشة مخرجات الحوار المتعلقة بإقليم عدن بما فيه مخرجات القضية الجنوبية واستقلالية الهيئات والأمن والجيش وسنستخلص أهم القرارات التي تختص بإقليم عدن وسنقوم بالبحث مع الجهة المستهدفة في كيفية وطرق نشر التوعية مع المواطن البسيط عبر الإعلام.

ودعت من خلال حملة (شارك) كل المواطنين اليمنيين إلى أن يصطفوا معاً ويشاركوا في صنع الوطن من خلال مخرجات الحوار الوطني التي تعد هي الطريق الأنسب لبناء المستقبل القادم بما يناسب تطلعات الشعب.

من جانبها قامت الأخت آثار علي محمد ميسرة الحلقة النقاشية ومسؤول الاتصال والإعلام في مؤسسة ألف باء بعرض مواضيع وقضايا تتعلق بسحب المعسكرات من المدن وإعادة الإعمار للبنية التحتية واستقلالية ميناء ومطار عدن والوضع الخاص لمدينة عدن لما تتميز به هذه المدينة عن غيرها بالبعد المدني العالمي المتأصل وتعتبر المدينة الوحيدة التي تتميز بتنوعها الثقافي والعرقي والديني والمذهبي وتمتاز على مر التاريخ بأنها مدينة السلام والتعايش بمختلف المتناقضات.

لخشع يوجه الشكر لأجهزة الشرطة في ريمة والحديدة ليقظتهم في أداء مهامهم الأمنية

صنعاء/ عيدروس نورجي :

وجه اللواء نائب وزير الداخلية الشكر والتقدير لأجهزة الشرطة بمحافظتي ريمة والحديدة لليقظة العالية التي يتحلى بها أبطال الشرطة بريمة والحديدة وتفانيهم وشجاعتهم في أداء مهامهم من خلال تصديهم وملاحقتهم وضبطهم للمطلوبين في جرائم الإرهاب والحرابة وتهريب الأسلحة والمخدرات وكافة الممنوعات وتهريب المشتقات النفطية الذي أدى إلى افتعال الاختناقات في مادتي الديزل والبنزين.

■ علي ناصر لخشع

وأعرب نائب وزير الداخلية عن تقدير قيادة وزارة الداخلية والمواطنين لجهود منتسبي أجهزة الشرطة في ريمة والحديدة وتضحياتهم البطولية التي أسهمت وبشكل فاعل في تعزيز السكينة العامة للمواطنين والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة مؤكداً مواصلة دعم وزارة الداخلية لجهودهم وتأهيلهم بمختلف التخصصات الأمنية لخدمة القانون والمجتمع.

من جانبه عبر العميد الركن علي عبدالله طاهر المدير العام للشرطة بمحافظة ريمة والعميد محمد المقالح المدير العام للشرطة بمحافظة الحديدة عن امتنان كافة أفراد وصف ضباط وضباط أجهزة الشرطة بريمة والحديدة لتقدير نائب وزير الداخلية ودعم قيادة وزارة الداخلية لأدائهم وخدماتهم الأمنية المناطة بهم .. مجددين التأكيد على أن الأجهزة الأمنية في محافظتي ريمة والحديدة ستستمر بمواصلة جهودهم وتفانيهم في الحفاظ على الأمن والاستقرار وبرفع مستوى جاهزيتهم لمحاربة الإرهاب بكل أشكاله والتصدي بحزم للعابثين والخارجين عن القانون وكل من تسول له نفسه زعزعة أمن واستقرار الوطن والمواطنين.